التحرير والاخراج والرسومات البيانية من اعداد :

مجموعة التحرير

قسم الاعلام فى منظمة الأغذية والزراعة

الأوصاف المستخدمة فى هذا المطبوع وطريقة عرض موضوعاته لا تعبر عن أى رأى خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأى بلد أو اقليم أو مدينة أو منطقة ، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها.

ISBN 92-5-604559-1

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويجوز إعادة استنساخ ونشر المواد الواردة فى هذا المطبوع للأغراض التعليمية ، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية ، دون أى ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع ، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر إعادة استنساخ هذا المطبوع لأغراض إعادة البيع ، أو غير ذلك من الأغراض التجارية ، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع . وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه وحدود استعماله إلى :

The Chief, Publishing and Multimedia Service,
Information Division, FAO,
Viale delle Terme di Caracalla, 00100 Rome, Italy

أو بواسطة البريد الالكترونى : copyright@fao.org

© FAO 2001

تقديم

ان استمرار الجوع والفقر المزمنين يثير أسئلة لعلها من أشد الأسئلة الأخلاقية الحاحا وأهمية فى عصرنا. وتحرير الانسانية من أسر الجوع وسوء التغذية واجب أخلاقى نحس بثقل وطأته يوما بعد يوم ونحن نرى تعاظم قدراتنا وانجازاتنا التكنولوجية. ومما لاشك فيه أن العالم لا يفتقر الى القدرة على انتاج أغذية كافية ووافية تغذويا لجميع الناس، ومع ذلك فان حالة الظلم الشديد فى اقتسام الفرص والموارد، وفى التمثيل العادل بين الناس، وهو أمر لا يقل أهمية عن سابقه، تطيل أمد ما يعانيه حاليا أكثر من ٨٠٠ مليون شخص من الجوع والحرمان.

وخلال السنوات الأخيرة، كانت الانجازات التكنولوجية والتغييرات التنظيمية، التى تؤثر على النظم الغذائية والزراعية، جذرية وسريعة، بيد أن نتائجها لن تتبدى قبل مرور وقت طويل، كما أن تبعاتها فى كثير من الحالات، قد تكون أمراً لا رجعة فيه. وسواء كانت هذه التغييرات نوعية مثل تقنيات انتاج أغذية محددة، أو عامة مثل تأثيرات عولمة التجارة الدولية، فانها ركزت الاهتمام من جديد على حقوق الانسان الأساسية، بما فيها الحق فى غذاء كاف ومأمون. ومازالت العلوم توسع من آفاقنا فاتحة أمامنا الباب الى خيارات جديدة تصبح، إن آجلا أو عاجلا، مبعث خلاف. ومن ثم، لا غرابة فى أن تدفع التطورات الأخيرة الى صدارة الاهتمام بالكثير من القضايا الأخلاقية، التى تعد بالنسبة للأمن الغذائى والتنمية الريفية المستدامة وادارة الموارد الطبيعية، قضايا جوهرية، وبالتالى فهى فى قلب اهتمامات منظمة الأغذية والزراعة.

ويقع على عاتق منظمة الأغذية والزراعة واجب يحتم عليها أن تكون أعمالها رشيدة تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة، وبالتالى فان الاعتبارات الأخلاقية هى جزء أصيل فى برامج المنظمة. وفي ما يتعلق بحق الانسان فى المشاركة الديمقراطية، على سبيل المثال، فان جميع الأنشطة التى تضطلع بها المنظمة ترمى الى تعزيز المساواة وحرية المشاركة الهادفة لجميع أصحاب الشأن. فالمنظمة تدعو الى الادارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتشجع، في ما يتصل بتكنولوجيات انتاج الأغذية وتجهيزها على وجه خاص، على احتواء المخاطر التى تتهدد صحة الانسان حاضرا ومستقبلا. وتتركز مهمة المنظمة فى قيام عالم تتمتع أجياله الحاضرة والقادمة بالأمن الغذائى، وهى مهمة تنطوى على تدعيم أسس استدامة الموارد، وذلك فى حد ذاته مسألة أخلاقية ذات أهمية عظمى.

كما أن من واجب المنظمة أن تعمل على تيسير النقاش والحوار بشأن مبادئ الأخلاق وحقوق الانسان فى المجالات المرتبطة بعملها. ومن المجالات الهامة فى هذا الصدد، الموارد الوراثية، واستخدامات التكنولوجيا الحيوية، وقضايا الأمن الحيوى. وحرصا على تحفيز النقاش الدولى وتعميق الفهم العام بالقضايا الأخلاقية الكبرى، بدأنا الآن فى اصدار سلسلة مطبوعات خاصة تعالج هذا الموضوع متعدد الوجوه. وهذا المطبوع، وهو الأول فى هذه السلسلة، يطرح المسائل الأخلاقية المتعلقة باختصاصات المنظمة، ويقدم رؤية لبناء اطار غذائى وزراعى أخلاقى وعادل. وهذا الاطار، الذى يقوم على احترام القيم الانسانية وتنوعها، ويهدف الى تعزيز الصحة العامة والرفاه وصيانة البيئة، ينبغى أن يكون عملية مستمرة قائمة على المشاركة، وقابلة للتطور مع مرور الزمن استجابة لتطور المعارف وتغير الأهداف، وللقضايا الأخلاقية الجديدة التى تثيرها المنظمة وشركاؤها، بما فيهم المستهلكون والمنتجون.

وتتبدى الأهمية المعطاة للبعد الأخلاقى فى برامج المنظمة، من التحديد الرسمى لمبادئ الأخلاق بوصفها من مجالات الأولوية للعمل متعدد التخصصات فى المنظمة بأسرها. وسعيا الى تقديم التوجيه وتحديد نطاق القضايا الأخلاقية ذات الصلة باختصاصات منظمتنا، أنشأت لجنة داخلية فى المنظمة هى اللجنة المعنية بمبادئ الأخلاق فى الأغذية والزراعة. كما أننى، علاوة على ذلك، أنشأت فريقا من الخبراء البارزين يتمتع بالاستقلال التام، لأجل تقديم المشورة للمنظمة وزيادة الوعى العام لهذه القضايا واستيعابها. كما آمل فى أن تندمج الاعتبارات الأخلاقية فى مداولات الأجهزة الرياسية للمنظمة وفى المنتديات الدولية الأخرى. وفى يقينى أن هذه المبادرة جوهرية لتحقيق مزيد من دمج الاعتبارات الأخلاقية فى القرارات المتعلقة بالأمن الغذائى العالمى وتخفيف وطأة الفقر. ●

دكتور جاك ضيوف
المدير العام
لمنظمة الأغذية والزراعة

بيان المحتويات

جـ
تقديم

١
مقدمة

٣
المبادئ الأخلاقية فى الأغذية والزراعة

٥
الاتجاهات الجارية

١٢
القضايا

١٩
الموازنة بين المصالح وحل النزاعات

٢٦
اقامة نظام غذائى وزراعى اكثر عدلا وأخلاقا

٣١
المراجع

مقدمة

مرت الأغذية والزراعة في السنوات الأخيرة بتغيرات كبرى، تشمل تسارع التقدم التكنولوجي، وإعادة هيكلة قاعدة الموارد، وإقامة أسواق دولية جديدة ومتسعة، والاهتمام الزائد بادارة البيئة. وللمرة الأولى أصبحت مفاهيم تنمية قطاع الأغذية والزراعة تلقى ما تستحقه بالفعل من الاهتمام العالمى. فأزمة مالية في آسيا قد تخفض الأسعار الزراعية في أمريكا الشمالية، وعجز المحصول في أمريكا اللاتينية قد يرفع الأسعار في أفريقيا، في حين أن محصولاً وفيراً قد يكون له أثر عكسي، تاركاً فوائض في الصوامع دون أن تباع. وقد يؤدي التلوث البيئي في دولة الى انخفاض غلات الأخشاب في دولة أخرى، وظهور مرض غذائى في حقل أحد المزارعين قد يثير الفوضى في عدة قارات.

ونتيجة لكل هذه التطورات فإن هناك نقاط تقارب فيما بين كل المجتمعات. فجرار يصنع في أمريكا الشمالية يمكن أن يستخدم في زراعة حقل في آسيا الوسطى، ومصنع لتجهيز الدجاج في البرازيل قد يكون شديد الشبه بآخر في تايلند. ويصبح التوافق مع معايير الدستور الغذائي إلتزاماً فعلياً نتيجة لتكوين منظمة التجارة العالمية. وفى أى مدينة كبيرة فى العالم يمكن شراء (بيتزا) مصنوعة من مكونات متماثلة، وتناول «وجبة سريعة» في مطعم، واحتساء نفس زجاجات المشروبات. وتتجه الحاويات ومنصات الشحن وتعبئة الأغذية وطائرات الشحن الجوي جميعاً الى التماثل مع زيادة التجارة العالمية.

غير أن التكنولوجيات الجديدة، والمؤسسات، والأساليب التجارية، ونظم التسويق، وحقوق الملكية الفكرية المتاحة عالمياً لا يمكن أن تعتبر محايدة من الزاوية الثقافية، فهي تتحدى قيماً طويلة العهد وعميقة الجذور، وبوجه خاص كثيراً ما تحمل التكنولوجيات والمؤسسات الجديدة معها افتراضات مستترة، من بينها تعريفات محددة (غربية عادة) لحقوق الملكية الخاصة، وتحيزاً ضد موارد الملكية المشتركة، وتأكيداً للمبادرة الفردية أكثر من إحترام تقاليد الأسرة أو الجماعة، واهتماماً أكبر بالعقود الرسمية، والحماية فى أسوأ تجاوزات الإحتكار، وحتى المعرفة باللغة الانكليزية.

وقد ظهرت في الدول الغربية، حيث التغير التكنولوجي والعمليات المتجهة الى السوق أوسع قبولاً ، اختلافات حول دائرة من القضايا تشمل رعاية الحيوانات، والأغذية المحورة وراثياً ، ومسألة تحديد المنشأ، والمستويات المقبولة من التركيز الاقتصادي في نظم الأغذية والزراعة. وفي بعض دول العالم، ما زالت الأسواق «الحرة» حدثاً جديداً. وفي الدول التي تعتبر تقاضي فائدة أمراً غير مشروع، أو التي يكون فيها الشخص أو الكيان الذي تتاجر معه أكثر أهمية من السعر، واجه الاقتصاد العالمي الجديد مقاومة كبيرة. وفضلاً عن ذلك يبدو التمثيل العادل والتعبير عن الرأي العام في كل أنحاء العالم أمرا محبطاً. فالدول الأقل نمواً لا تمتلك الأموال ولا الخبرة اللازمة لتشارك بفعالية فى الحوار العالمى، وحتى في الدول الغربية تبقى نسبة كبيرة من السكان محرومة من حقوقها، كما تشهد بذلك المظاهرات الأخيرة في سياتل وجنيف.

وبقدر ما يمكن لكل هذه التغيرات أن تجلب معها النزاع والاضطراب الاجتماعي، فقد ألقت فى موقع الصدارة كثيراً من القضايا الأخلاقية الرئيسية بالنسبة للأمن الغذائي، والتنمية الريفية المستدامة، وإدارة الموارد، فضلاً عن الموازنات بين الأهداف. وسيتطلب حل هذه القضايا التفكير والحوار والعمل.

وتتناول هذه الدراسة [١] المسائل الأخلاقية المتعلقة بمهام منظمة الأغذية والزراعة. وهي في البداية تحدد القيم الرئيسية بالنسبة للأغذية والزراعة، ثم بعد ذلك تبحث الوضع الجاري، وتحلل قضايا محددة، ثم تؤكد بعد ذلك أن الموازنة بين المصالح والحل السلمي للنزاعات، لا بد أن يكونا في صالح الأهداف العالمية المشتركة. ويعرض الجزء الأخير رؤية لبناء إطار عالمي أخلاقي للأغذية والزراعة يكون مأمونا ومتسماً بالكفاءة والانصاف، وتضامنيا يحترم جميع القيم والثقافات. ●

(١) عرضت مسودة هذه الدراسة على فريق الخبراء البارزين المعنى بمبادئ الأخلاق فى الأغذية والزراعة فى دورته الأولى التى عقدت فى سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠ .

المبادئ الأخلاقية في الأغذية والزراعة

عادة ما يؤخذ موضوع المنتجات الغذائية والزراعية وتحويلها وتوزيعها كأمر روتيني للحياة اليومية في العالم أجمع. ولذا فنادراً ما طرحت هذه الأنشطة داخل مملكة الأخلاق. غير أن الأغذية والزراعة، والمزايا الاقتصادية التي توفرها، هي وسيلة لغايات أخلاقية في طبيعتها. ولم تبحث منظمة الأغذية والزراعة القيم الأخلاقية إلا في بضع مناسبات، رغم أنها مؤكدة في ديباجة دستور المنظمة (أنظر الإطار)، فدون هذه القيم الأخلاقية، التي نبحث أهمها في ما يلي، ما كان هناك داع كبير لوجود منظمة الأغذية والزراعة.

قيمة الغذاء : الغذاء أساسي لبقاء الانسان، وحق من حقوقه الأساسية، وينشأ الجوع عن تجاهل هذا الحق. وتفترض كل من النظم الأخلاقية الرسمية والممارسات الأخلاقية في كل مجتمع ضرورة تزويد كل القادرين على اطعام أنفسهم بوسيلة للحصول على الغذاء، وتمكين غير القادرين من الحصول على الغذاء مباشرة. ويعتبر العجز عن القيام بذلك ظلماً وفعلاً غير أخلاقي. وفى المقابل، فان القضاء على الجوع وسوء التغذية هو الخير بعينه. ويعلن العديد من الصكوك الدولية صحة هذا المبدأ الراسخ، ومن بينها «الإعلان العالمي لحقوق الانسان» (١٩٤٨) و «إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي» (١٩٩٦).

قيمة تعزيز الرفاهية : تعترف اليوم كل الدول تقريباً بضرورة تعزيز رفاهية مواطنيها، كما أن تحسين مستوى الرفاه يعزز الكرامة البشرية واحترام الذات. وفي حين أن أعمال الخير قد تكون ضرورية أحياناً للاستجابة لأوضاع بائسة وملحة، فانها لا يمكن أن تؤدي الى تحسينات طويلة الأجل في رفاهية الفرد، فهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق إلا بتزويد الناس بمنفذ الى المهارات ورأس المال وفرص العمل والتعليم وغيرها. وفضلاً عن ذلك، يتطلب ازدهار التنمية الزراعية والريفية المستدامة سياسات حكيمة وبنية أساسية ريفية صالحة.

قيمة الصحة البشرية : تتحسن الصحة البشرية بالقضاء على الجوع وسوء التغذية. والأصحاء أقدر دائما على المشاركة في شؤون الحياة، وأقدر على أن يعيشوا حياة منتجة وهادفة. كما أن حماية الصحة البشرية تعني كذلك توفير تغذية كافية، ووقاية من الغذاء غير المأمون. وتتفق الدول على كل من هاتين النقطتين – باعتبارها أعضاء في منظمة الصحة العالمية (دستور منظمة الصحة العالمية، ١٩٤٦) وهيئة الدستور الغذائي (١٩٦٣).

قيمة الموارد الطبيعية : تعترف كل المجتمعات البشرية بأهمية الموارد الطبيعية، أي تلك الأجزاء من العالم الطبيعي التي تستخدمها لانتاج الغذاء وغيره من السلع ذات القيمة والضرورية لبقائنا ورفاهنا. وواضح أن أي استخدام بعينه لمثل هذه الموارد يجب ألا يسيء الى الاستخدامات المشروعة الأخرى الآن أو في المستقبل. وبوجه خاص لا ينبغي للاستخدام الجاري أن يحكم على ذريتنا بالكدح الذي لا ينتهي.

مقتطفات من ديباجة دستور منظمة الأغذية والزراعة

ان الأمم المقرة لهذا الدستور، وقد عقدت العزم على توطيد الرفاهية المشتركة بدعم العمل الفردى والجماعى من جانبها لأجل:

- **رفع مستويات التغذية والمعيشة للشعوب الخاضعة لولاية كل منها؛**
- **تحسين كفاءة انتاج جميع المنتجات الغذائية والزراعية وتوزيعها؛**
- **النهوض بحالة أهل الريف؛**
- **وبذلك تسهم فى خلق اقتصاد عالمى موسع وتضمن تحرير البشرية من الجوع؛**

تنشئ بهذا منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة...

قيمة الطبيعة : وأخيراً ، هناك اتفاق متزايد على أن من الواجب إضفاء قيمة على الطبيعة ذاتها. فقدرتنا على تحوير الطبيعة تتزايد، كما يتزايد الاعتراف بحدود إعادة البشر لهيكلة العالم الطبيعي، وتحويرهم لجمال الطبيعة وتعقدها وتكاملها. ولا تعترف اتفاقية التنوع البيولوجي (١٩٩٢) بالقيمة التي ينبغي أن تضفى على الكائنات الحية الخاصة فحسب، بل تعترف كذلك، كما تفعل حضارات لا تحصى، بأن الطبيعة ينبغي أن تعتبر قيمة في ذاتها.

* * *

والخلاصة أن هذه القيم تحدد جزئياً من نكون، وماذا ينبغي لنا أن نفعل، ورغم أن الحضارات المختلفة قد تتفاوت في تفسيرها، فانها جميعاً تتفق على أهميتها. وليست هذه القيم جديدة بأي حال، كما أنها رئيسية بالنسبة لرسالة منظمة الأغذية والزراعة. فلماذا إذن تطرح ثانية للحوار والجدل ؟ ولماذا تشعر منظمة الأغذية والزراعة بأن عليها أن تطرح قضية الأخلاق فى الأغذية والزراعة ؟ ●

الاتجاهات الجارية

تحظى الاهتمامات الأخلاقية بموقع رئيسي في الجدل الذي يدور اليوم حول نوع المستقبل الذي يريده الناس، وذلك نتيجة لعديد من التغيرات العميقة التي تؤثر تقريباً على كل انسان على ظهر الأرض، والتي تجبر الناس على التمسك برؤى ثقافية محددة. ونبحث في ما يلي هذه التغيرات أو الاتجاهات.

نمو السكان والتحولات السكانية

يتزايد سكان العالم الى مستويات لم يسبق لها مثيل، مما يطرح تحديات أمام انتاج الأغذية وتوزيعها. ورغم أن معدلات الخصوبة تنخفض في كل مكان تقريباً، فسيستمر نمو السكان طيلة القرن الحادي والعشرين (الشكل رقم ١). ويقدر اليوم أن عدد سكان العالم سيصل الى قرابة ٩ مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ . ونتيجة لانخفاض معدلات المواليد، مقترناً بالتحسينات في العمر المتوقع، فقد سجل كثير من البلدان المتقدمة زيادات سريعة في نسبة كبار السن، وفي بعض الحالات، انخفاضاً في إجمالي السكان.

الشكل رقم ١

النمو السكاني المتوقع

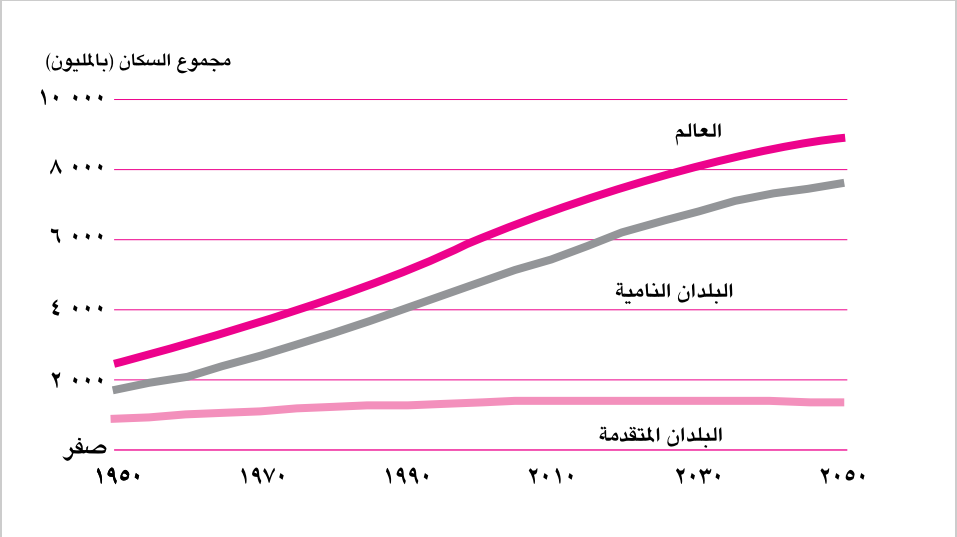

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة، قاعدة البيانات الاحصائية المدمجة، ٢٠٠٠ .

وعلى العكس، تتسم البلدان النامية عموماً بتركيبات سكانية أصغر سناً. وتستمر الهجرة من الريف الى المدينة في كثير من أنحاء العالم، بما يؤدي على نحو سريع الى زيادة سكان الحضر عن سكان الريف. ولما كان الشباب يشكلون غالبية تحركات الهجرة، فإن الهجرة من الريف الى المدينة تتجه الى الإسراع بإرتفاع سن سكان المناطق الريفية، مما يؤدي الى انكماشات كبيرة في قوة العمل الزراعى. وستكون لذلك آثار عميقة على الزراعة، وعلى نقل وتجهيز المنتجات الغذائية، وتغدو قدرة الناس على شرائها عنصراً أكثر أهمية من عناصر الأمن الغذائي.

وبديهي أن يتأثر كل من السكان وبالتالى امداداتهم الغذائية نتيجة المرض. ورغم حدوث وثبات كبرى في مكافحة الأمراض في القرن الماضي، فان الأمراض الجديدة والمتجددة مصدر للمعاناة وتناقص الانتاجية. وعلى سبيل المثال تمثل سلالات جراثيم السل المقاومة للمضادات الحيوية، وسلالات Escherichia Coli تهديدا لسكان العالم في كل مكان. ويصاب بالإيدز أساساً أناس في سن العمل، بما يؤثر بشدة على قوة العمل الزراعية والصناعية. وفي الوقت نفسه ما زالت الملاريا وغيرها من الأمراض في الدول الاستوائية تحدث أثرها عبر كل من المرض والوفاة. والعدوى التي تنقلها الأغذية سبب مشترك للمرض والوفاة في كل مكان. وليس من المحتمل أن يؤثر المرض وحده على إجمالي عرض الأغذية، لكن من المتوقع أن يؤدي، في عالم يزداد تحضراً ، الى تقليل فرص الكثيرين فى الحصول على الغذاء.

الضغط على الموارد الطبيعية

تتدهور بسرعة، في كثير من مناطق العالم، الموارد الوراثية النباتية والحيوانية والأرض والهواء والمياه والغابات والأراضي الرطبة – أي الموارد الطبيعية المتجددة التي تتوقف عليها حياة الناس. ويأتي هذا في بعض البلدان نتيجة الفقر المدقع، أما في البلدان الغنية فيأتي نتيجة عدم وجود حوافز للمنتجين والمستهلكين لضمان المحافظة على الموارد.

وتتعرض النظم القديمة لصيانة موارد الملكية العامة، بما فيها مصايد الأسماك والغابات والموارد الوراثية والمراعي، لضغط متزايد سواء بسبب نمو السكان أو زيادة نفوذ الأسواق. وللبحث عن مزيد من الأراضي الزراعية يتعين ازالة الغابات، مما يؤدي الى تآكل التربة والفيضانات الشديدة.

FAO/18829/I. BALDERI

تآكل الموارد الطبيعية المتجددة التى تعتمد عليها البشرية تآكلا سريعا فى العديد من مناطق العالم.

وتستمر وتيرة استخدام الأراضي الحدية، مما يحول الحقول الى صحاري، ويحرم الأجيال المقبلة من أراضي المحاصيل والمراعي الحيوية. وفي الوقت نفسه تستنزف اساءة استخدام مياه الري الصخور المائية، وتسبب ملوحة الأراضي الخصبة.

تصنيع الزراعة

GRAMEENPHONE LTD

أدت وسائل النقل والاتصال المتطورة الى دخول معظم المنتجين والمستهلكين فى السوق العالمية.

أصبحت الزراعة، التي كانت يوماً ما مجالاً لصغار الحائزين أساساً، مشروعاً اقتصاديا كبيراً في كثير من أنحاء العالم اليوم. لذلك، يتزايد اعتماد المزارعين على موردي المدخلات من بذور وأسمدة وآلات ومبيدات، كما أن عليهم أن يستجيبوا لكبار باعة الأغذية الذين يطلبون ممارسات زراعية معينة، ويحددون مواعيد للتسليم وصفات للنوعية. وغالباً ما يكون صغار الحائزين وعمال الزراعة، وخاصة النساء، من بين من يجبرون على الابتعاد عن النشاط أو من تفوتهم هذه التحولات. وكثيراً ما تدعم المدخلات الزراعية، وتحل الآلات محل عمال الزراعة، أو يتعرض هؤلاء لمواد كيميائية سامة. وتستبعد أعداد كبيرة غير متناسبة من النساء، ويجدن صعوبة كبيرة في الحصول على فرص عمل بديلة.

وإذا كانت زيادة الامدادات الغذائية وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية تجعل الأغذية أرخص بالنسبة لسكان الحضر، فانها تتسبب أيضاً في تشريد صغار الحائزين، أو تهبط بهم الى عيش الكفاف. كما يجلب التصنيع معه مزيداً من المخاطر، إذ تصبح نباتات المحاصيل والحيوانات الأليفة أكثر تماثلاً جينياً. وفي حين كانت كثرة من صغار الحائزين في الماضي تحافظ على التنوع البيولوجى اللازم لاستمرار سلامة المحاصيل والحيوانات الأليفة، تتزايد اليوم مطالبة الحكومات الوطنية والمعاهدات الدولية بإدارة التنوع البيولوجى للأرض.

تركيز القوة الاقتصادية

في الوقت الذي يبلغ فيه الانتاج العالمي مستويات متزايدة، تصبح القوة الاقتصادية أكثر تركيزاً. فصافي ثروة أغنى ٢٠٠ شخص في العالم أكبر من مجموع دخل ٤١ في المائة من سكان الأرض. وتمثل أكبر ٢٠٠ شركة عالمية الآن ربع النشاط الاقتصادي العالمي. وفي قطاع الأغذية والزراعة تؤدى عمليات الدمج والاستيلاء الى تخفيض عدد المؤسسات العاملة في انتاج المدخلات وتجهيز الأغذية وتجارتها. وفي بعض البلدان يتزايد كذلك تركيز ملكية الأرض. وتزامن حدوث هذا مع انسحاب الدول من مختلف أنشطة قطاع الأغذية والزراعة. وعلى سبيل المثال، فان جدول أعمال البحوث والارشاد الزراعي، الذي كان من قبل مجالاً للدولة، ينتقل الآن والى حد كبير للقطاع الخاص.

وهكذا، مع تقلص دور الدولة، تم التخلي عن جانب كبير من بحوث المحاصيل والماشية التي لا تمتلك امكانية توليد ربح خاص. ونتيجة لذلك، تتعرض جماعات المستفيدين الهامشية، بما فيها صغار الحائزين وعمال الزراعة والمستهلكون الفقراء، لخطر ضياع الصوت الضئيل الذي كان لهم عند تقرير سياسات البحوث.

العولمة

بالرغم من أن التجارة عبر مسافات بعيدة كانت معروفة في العالم القديم، فان تحسين وسائل النقل والاتصال، فضلاً عن تحرير التجارة، قد جلب معظم المنتجين والمستهلكين الآن الى السوق العالمية. وأصبح الاعتماد المتبادل الذي ترتب على هذه التغيرات فرصة لخلق قدر أكبر من التضامن العالمي. غير أن قواعد هذا الاقتصاد العالمي ليست مدونة إلا قليلاً، وتخضع هي نفسها لمنازعات كبيرة.

وقد تؤدي المنافسة العالمية الى انخفاض الأسعار، لكنها كذلك تقوض القيم الثقافية والهويات الوطنية. وفضلاً عن هذا، فمن المفروض أن يؤدى تحرير التجارة، نظريا، الى مزيد من الرفاهية العامة، لكن بعض القوى الفاعلة تستفيد من مزايا الأسواق العالمية استفادة تفوق غيرها بكثير، نتيجة نفاذها الى رأس المال والخبرة والتكنولوجيات وواضعي القرارات. وبالعكس، يستفيد آخرون بقدر أقل، بل يخسرون، وغالبا دون خطأ من جانبهم. ولا يعوضهم من ينكر عليهم ظلماً فرصة الوصول الى الأسواق، أو يزودهم بفرص بديلة لمساعدتهم، إلا في حالات نادرة.

التغيرات بفعل الانسان

كثير من حالات الطوارئ التي تواجهها الدول والمناطق اليوم (المجاعة وعجز المحاصيل والفيضانات والجفاف والحرب)، إن لم يكن معظمها، هو نتاج لتغيرات بفعل الانسان جزئياً على الأقل (الشكل رقم ٢). فالقدرة الانسانية على تعديل المشهد العالمي، الى جانب زيادة السكان، تدفع الى تحويل المجتمعات والعالم الطبيعي بطرق غير مقصودة و/أو غير متوقعة. ولعل أوضح أثر لذلك هو ما يعرف الآن باسم تغير المناخ العالمي – ارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة لانبعاثات غازات الدفيئة التي يولدها إحراق الوقود الأحفوري في توليد الطاقة وفى الصناعة والنقل. وأقل من ذلك وضوحاً الطرق التي تسهم فى وقوع كوارث «طبيعية»، مثل ازالة الغابات، والبناء في سهول الفيضانات، واستنزاف إمدادات المياه الجوفية، وحتى الاستجابة للكوارث ذاتها. وكثيراً ما تتحمل وطأة هذه الطوارئ الدول ذات الاقتصادات النامية الصغيرة وفقراء الريف والمرأة والأطفال. كما أن هذه المجموعات هي الأقل قدرة على الاعتماد على ذاتها دون مساعدة خارجية.

FAO/20669/E. YEVES

التغيرات البيئية التى يسببها الانسان قد تساهم فى حدوث الكوارث الطبيعية.

الشكل رقم ٢

اتجاهات أسباب الطوارئ الغذائية، ١٩٨١-١٩٩٩

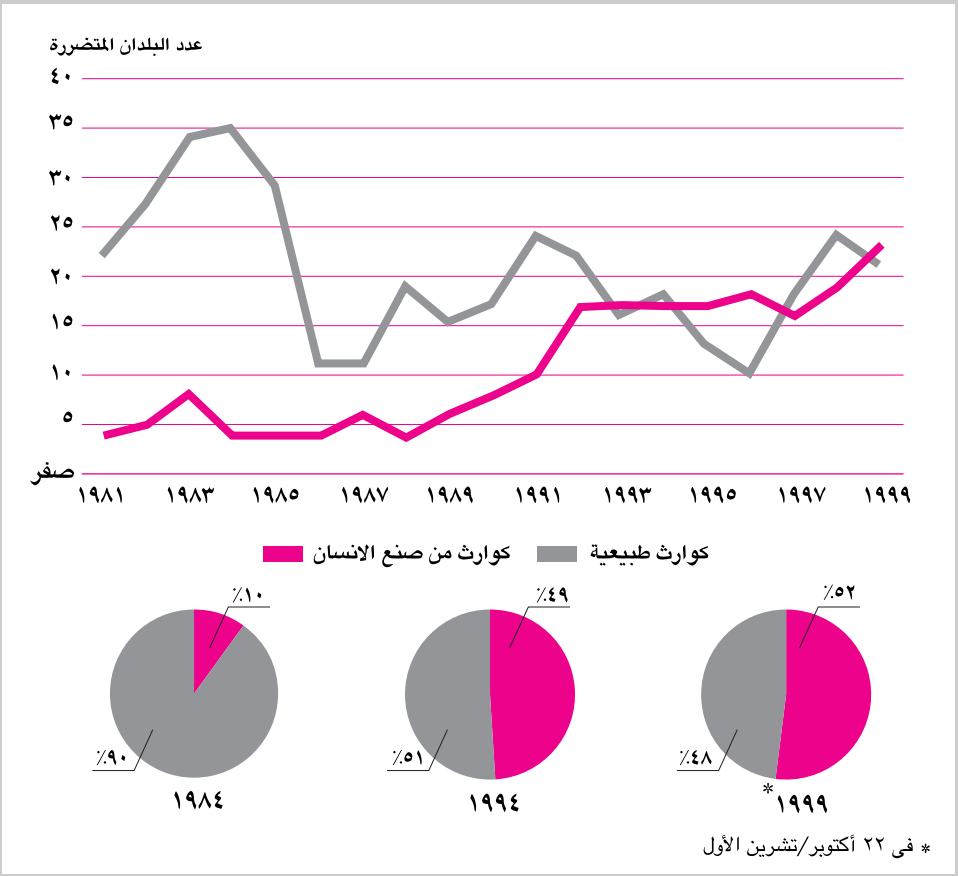

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ، النظام العالمى للاعلام والانذار المبكر عن الأغذية والزراعة.

التكنولوجيا الحيوية الجديدة

استخدم نظام الأغذية والزراعة لآلاف السنين التكنولوجيا الحيوية في شكل أغذية مخمرة مثل الخبز والجبن والجعة. غير أن التكنولوجيا الحيوية الجديدة – وهي في ذات الوقت مجموعة من أدوات البحث ووسائل توليد منتجات غذائية وزراعية – تبشر بالمزيد، وتنذر ببعض المخاطر. إذ يمكن للتكنولوجيا الحيوية أن تساعد في زيادة عرض المنتجات الغذائية وتنوعها وجودتها، وأن تخفض تكاليف الانتاج والتجهيز، وتقلل استخدام المبيدات

FAO/20193/G. DIANA

استخدمت أنواع من التكنولوجيا الحيوية منذ زمن بعيد فى تخليق منتجات غذائية وزراعية. والآن يمتد أثر التكنولوجيا الحديثة الى أبعد من ذلك.

وتدهور البيئة، كما يمكن أن تستخدم في استحداث لقاحات حيوانية جديدة، وتحسين سلامة الأغذية، وإطالة فترة التخزين، وتغيير المحتوى الغذائي للطعام.

وتشمل التكنولوجيا الحيوية دائرة واسعة من التقنيات المختلفة، كثير منها ليس موضع جدال، فضلاً عن العملية التي يشار اليها باسم الهندسة الوراثية. ومن الأمور الهامة في هذه العملية القدرة على انتقاء المواد الجينية ومعالجتها بدقة شديدة، وعلى نقل سمات ذات أهمية من أحد الأنواع لتنعكس في نوع آخر. وتشمل التكنولوجيا الحيوية كذلك خلق الكائنات الحية المستنسخة، مثل دوللي (النعجة المستنسخة الشهيرة) وتحوير آليات الانجاب. غير أن القدرة على نقل الجينات لا تعني بأي حال معرفة أي جينات ينبغي أن تنقل.

ونظراً لاتجاه الدولة الى الانسحاب من البحوث الزراعية، فان معظم التطبيقات الناجحة للهندسة الوراثية حتى اليوم هى تلك التى تحقق ربحية لمربي القطاع الخاص، مثل تحمل مبيدات الحشائش ومقاومة الحشرات. وقد تصبح هذه التطبيقات، مقترنة بقوانين الملكية الفكرية المقيدة، وسيلة للمزيد من تركيز القوة الاقتصادية. وبالإضافة الى ذلك فان هذه المنتجات قد تطرح مخاطر جديدة على كل من البيئة وصحة البشر، وإن لم يكن هناك كثير من الشواهد التجريبية على ذلك حتى الآن. وتشمل الأمثلة نقل خاصية تحمل المبيدات الى الحشائش الضارة لتصبح أكثر عدوانية أو قدرة على المنافسة، ونقل مركبات الأغذية المثيرة للحساسية الى منتجات لم تكن تحويها من قبل، والاستعاضة عن مختلف الأنواع المحلية بأنواع مهندسة وراثياً أكثر توحداً وعدوانية، بل ان ثمة تصور أكثر تطرفاً هو امكان استخدام التكنولوجيات الحيوية في «الارهاب الحيوي».

تكنولوجيا المعلومات

كما فعل الهاتف والبرق منذ قرن مضى، فان تكنولوجيا المعلومات تسهل اليوم السرعة والطرق التي يتصل بها الناس ببعضهم بعضاً. ومن حيث المبدأ يستطيع أي شخص، بقدر قليل من المعدات، أن يتصل بغيره على كوكبنا في أي وقت. ولتكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة في قطاع الأغذية والزراعة امكانية هائلة لتقاسم المعارف الواسع والسريع في كل مراحل السلسلة الغذائية. فهي على سبيل المثال تسمح بالزراعة الدقيقة – الزراعة التي تسترشد بمعلومات بيئية أكثر تفصيلاً بحيث تقلل استخدام المياه والكيميائيات الزراعية والعمل الى أدنى حد. فإذا ما ارتبطت المعلوماتية بالتكنولوجيات الجزيئية (التي تسمح بالمعالجة والصناعة على المستوى الجزيئي) فانها قد تتيح كذلك زيادات هائلة في كفاءات الانتاج.

إلا أن الوصول الى تكنولوجيا المعلومات الجديدة غير متكافىء بدرجة كبيرة، فحتى في الدول الصناعية يصعب على الفقراء الوصول الى وسائل الاعلام الجديدة. وفي كثير من أنحاء العالم النامي لا تحصل على التليفونات سوى القلة، ولا تستطيع سوى نخبة ضئيلة تحمل تكلفة التكنولوجيات الجديدة. وفضلاً عن ذلك فكما تستطيع المعلوماتية أن تسرع

بالاتصال السياسي والتجاري والعائلي البناء، فانها تستطيع كذلك أن تسرع بالأهداف الهدامة. وبشكل عام، يمكن لهذه التكنولوجيات الجديدة أن تتدخل في الحياة الخاصة للمواطنين بطرق لم تكن ممكنة أبدا من قبل.

* * *

وهكذا، تطرح النقاط التي ناقشناها بايجاز مسائل أخلاقية لابد لمنظمة الأغذية والزراعة أن تتصدى لها في الأنشطة التي تدخل ضمن مهامها. والنقاط المطروحة متصلة إتصالاً لا ينفصم، فالتوسع الحضري وتصنيع الزراعة قد عززا التجارة العالمية كثيراً، وزادا إجمالي الثروة والازدهار العالميين، ووسعا كثيراً من فرص التنوع الغذائى، وخفضا تكاليف الحبوب الأساسية وزادا وفرتها، وحولا القيمة في نظام الأغذية والزراعة من المزرعة الى قطاعات المدخلات وما بعد الحصاد. لكن هذه التحولات طرحت في الوقت نفسه مشكلات جديدة مادية وأخلاقية في آن واحد. ●

القضايا

التحيز ضد الفقراء

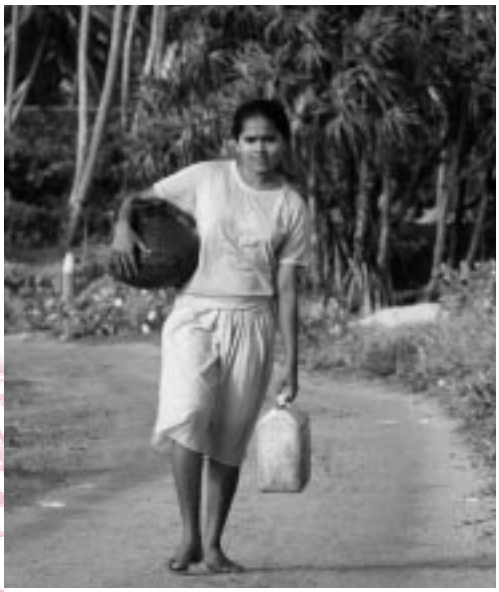

FAO/17030/G. BIZZARRI

أدت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية الى تقليص فرص الفقراء فى الوصول الى الأراضى والمياه ، وأكثر المتأثرين بذلك ، فى الغالب ، هى المرأة الريفية.

ان المشكلة الشائكة هي مشكلة التحيز الواسع ضد الجوعى والفقراء. فقد تشكلت معظم المجتمعات بحيث أنه رغم وجود كثير من الفقراء، فان أغلبهم يستطيعون الحصول على ما يكفي من غذاء لإقامة أودهم. غير أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية قوضت «شبكات الأمان» التقليدية. وضعفت الروابط بالأرض أو قطعت، مما جعل من الصعب أو المستحيل على الفقراء أن ينتجوا غذاءهم. وفي عدد ليس بالقليل من المناطق الريفية اليوم، تلتحم هياكل زراعية عتيقة وغير عادلة بنظم الانتاج الزراعي كثيف التصنيع، غير تاركة للفقراء سوى منفذ محدود الى المياه وخشب الوقود وغير ذلك من الخدمات الأساسية (الشكل رقم ٣). وكثيراً ما تجبر المرأة الفقيرة في المناطق الريفية، بوجه خاص، على أن تنفق الكثير من وقتها في البحث عن المياه والحطب لاعداد وجبات هزيلة لأسرتها.

وأصبحت المجاعة، التي كانت ذات يوم ترجع أساساً الى عجز المحصول في مناطق منعزلة، تنشأ بصورة متزايدة عن تهميش سكان الريف وشدة عوزهم نتيجة عدم كفاية المؤسسات والسياسات. وللتهميش والافقار كثير من الأسباب، لكنهما كثيراً ما ينشآن عن الافتقار الى موارد بديلة سليمة، بما يترتب على ذلك من الاعتماد على الأراضي الحدية والجور على الغابات.

وكثيراً ما يلاحظ على هؤلاء السكان نقص الأغذية وسوء التغذية المزمنين، كمؤشرين على التعرض الخطير للطوارئ الطبيعية أو الناجمة عن فعل الانسان، كالنزاعات والحروب الأهلية، التى تزيد من تفاقم حالة الأمن الغذائي. وكثيراً ما تقود هذه الظروف الى تحركات سكانية واسعة، وخاصة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية، وفي أحيان كثيرة عبر الحدود القومية.

وفضلاً عن ذلك، كثيراً ما يؤدي الازدحام في المناطق الحضرية، وعدم كفاية الرعاية الصحية والاسكان، وشبكات نقل الأغذية الأطول، والافتقار الى المياه النقية، الى سرعة انتشار المرض وسوء التغذية، مما يستنزف قدرة الفقراء على رعاية أنفسهم، ويقوض النمو

الشكل رقم ٣

أعداد البشر الذين يعيشون حالات الفقر أو تنقصهم الخدمات الأساسية فى البلدان النامية

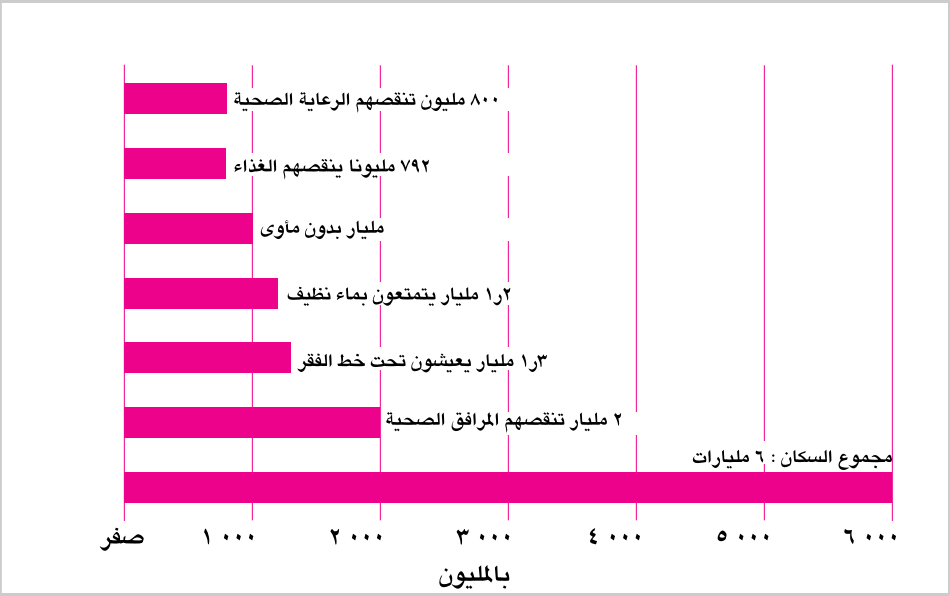

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٠ «حالة انعدام الأمن الغذائى فى العالم ٢٠٠٠ ؛ J.R. Lupien and V. Menza. 1999 Assessing prospects for improving food security and nutrition . نشرة الغذاء والتغذية والزراعة ، العدد ٢٥ .

الذهني لأطفالهم. ويفاقم من هذا كله الافتقار الى التعليم ورأس المال، وهما أساسيان في تحرير الناس من الفقر.

سوء حماية الملكية العالمية

ان القضية الثانية فى هذا السياق هي سوء حماية الملكية العالمية، أي الموارد والمؤسسات والقيم التي تتقاسمها المجتمعات معاً، التي تتجه مع ذلك الى الإفراط في استغلالها نتيجة الأنانية الفردية. وتعنينا هنا ثلاثة جوانب: الموارد الطبيعية؛ والهوية الثقافية؛ وحقوق الانسان.

الموارد الطبيعية

تثير قدرة البشرية على تحوير العالم الطبيعي، فضلاً عن أعدادنا المتزايدة، تهديداً خطيراً لقاعدة الموارد الطبيعية التي نعتمد عليها. فعلى سبيل المثال، كانت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (١٩٨٢) خطوة في الاتجاه الصحيح، لكن قدرتنا الجماعية على ابتكار وسائل للصيد أكثر فعالية، تؤدى الى استنزاف مخزون البحار الوافر من الأسماك (الشكل رقم ٤). وتتنافس السفن الضخمة المزودة بمعامل تعليب مع صيادي الأسماك الذين يستخدمون الشباك البسيطة أو السنانير. وهكذا تفاجأ مجتمعات بأسرها تقوم على أنشطة صيد الأسماك أن معاشها مهدد.

ولا تؤدي سياسات زيادة الانتاج الصناعي الى خطر تلوث محلي فحسب، بل انها كذلك تثير الاضطرابات في المناخ، بما يؤدي الى ثقوب في طبقة الأوزون وارتفاع حرارة الكرة الأرضية. وتوحي التنبؤات الحالية بأن الطقس سيزداد، مع ارتفاع حرارة الكرة الأرضية، تقلباً وعنفاً، وأن مستويات البحر سترتفع وتغمر المدن الساحلية، وأن تحولات ستحدث في مواقع الانتاج الزراعي.

الشكل رقم ٤

حجم المصيد العالمى من المصايد البحرية يبلغ طاقته القصوى

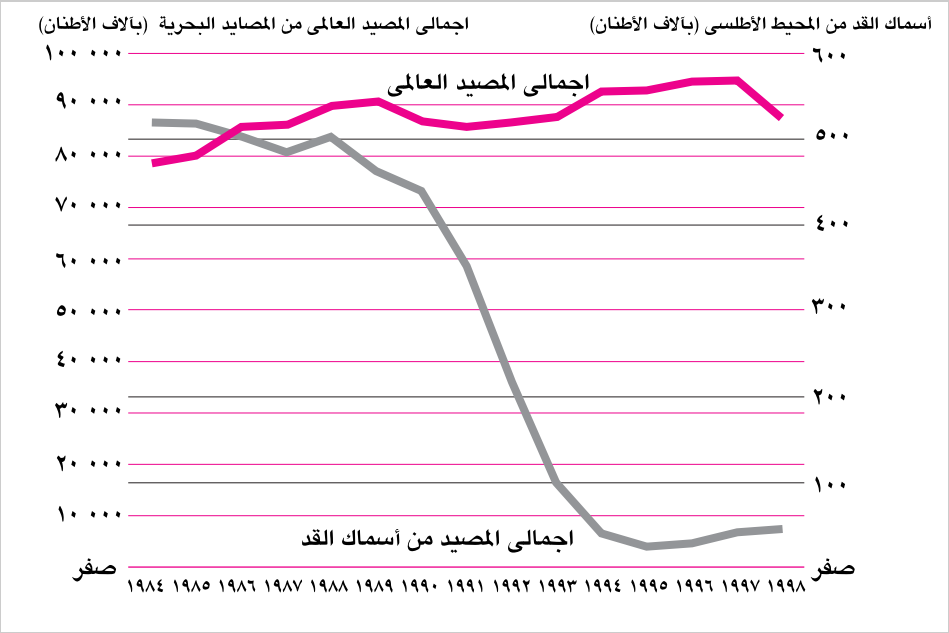

المصدر: بيانات منظمة الأغذية والزراعة ، ٢٠٠٠ .

وتقود زيادة الطلب على المياه للزراعة والاستخدامات الصناعية والمنزلية الى تخفيض مستويات المياه الجوفية، والى الاستنزاف الدائم للصخور المائية في بعض الحالات. وفي حالات أخرى يؤدي الإفراط في استخدام المياه الى الملوحة واحتمال التخلي عن أراض كانت في وقت ما زراعية خصبة.

ويتعرض التنوع البيولوجي، الذي يعتبره الجميع أساسياً لصيانة الحياة على الأرض، للخطر نتيجة لاتساع التخصص في الانتاج الزراعي (الشكلان رقم ٥ و ٦)، وللتلوث الصناعي، وازالة الغابات، واستحداث أنواع دخيلة. وباختصار تضعف النظم الايكولوجية بأسرها أو تتلف أو حتى تدمر بفعل التدخل الانساني.

الهوية الثقافية والتنوع الثقافي

ينعكس تقويض التنوع البيولوجي بتقويض التنوع الثقافي. وكما أن التنوع البيولوجي قد يكون تأميناً ضد التغيرات غير المواتية في النظم الايكولوجية، فان التنوع الثقافي قد يكون حائلاً دون الخطأ البشري. وقد أثبتت بعض الحضارات أنها قادرة للغاية على دمج الأفكار والتكنولوجيات الجديدة مع تأكيدها لقيمها الرئيسية، في حين إنهارت حضارات أخرى في وجه التغيير. وإذ تتغلغل الأسواق في تلك الثقافات، التي كانت معزولة من قبل، تتعرض لغات بأسرها وتقاليد وممارسات وأديان وأنواع من الأغذية ووسائل إعداد الطعام وغير ذلك من مظاهر الحياة لخطر الفناء. وينطبق هذا بوجه خاص على الثقافات التي تكون قيمها الأولية غير مادية.

وقد تقوضت بعض الثقافات نتيجة السياسات الوطنية التي تعزز التوافق مع الثقافة الوطنية السائدة. وتعرضت ثقافات أخرى لضرر جسيم بفعل التكنولوجيات الجديدة التي تقوض المعتقدات الراسخة، وبذا تنزع الكثير من معانى الحياة اليومية. ونحيت ثقافات أخرى جانباً أمام ما يعرف خطأ باسم التقدم. كما زاد تغلغل الإعلان، وخلق سوقا دولية حقاً للأغذية والملابس والسينما وحتى الموسيقى العالمية مما فرض التجانس العام وطمس الهويات الثقافية.

ولا يعني هذا أن الأفراد الذين يطبقون هذه الثقافات يتقبلون التغير غير المطلوب بسلبية، بل انهم في الواقع كثيراً ما يحاولون محاربة إنهيار هويتهم الثقافية بزيادة التضامن الثقافي ومقاومة التغير المدفوع من الخارج. وكثيراً ما تكون هذه المقاومة عنيفة، تؤدي الى ضياع الأرواح والممتلكات، والى تقويض المؤسسات الديمقراطية، وقمع المعارضة الداخلية. وفي الحالات الأكثر تطرفاً تستدير حركات المقاومة الى نفسها، إذ يحاول أنصارها القضاء على كل من لا يستوفون مثلاً عليا تقليدية.

حقوق الأفراد والشعوب

يهدد الضياع المتزامن لكل من التنوع البيولوجي والثقافي بتقويض حقوق كل من الأفراد، بل وشعوب بأسرها. فمن ناحية، قد تجبر بعض الجماعات الناس على التخلي عن طرقهم قديمة العهد ليشاركوا فيما يسمى خطأ بالتقدم. ومن ناحية أخرى قد يحرم البعض السكان الأصليين من ترف الحياة الحديثة، ويحافظ عليهم لكى يضمن خيرات عامة مثل

الشكل رقم ٥

الاستخدام الغذائى المحدود من التنوع البيولوجى النباتى فى الوقت الحاضر

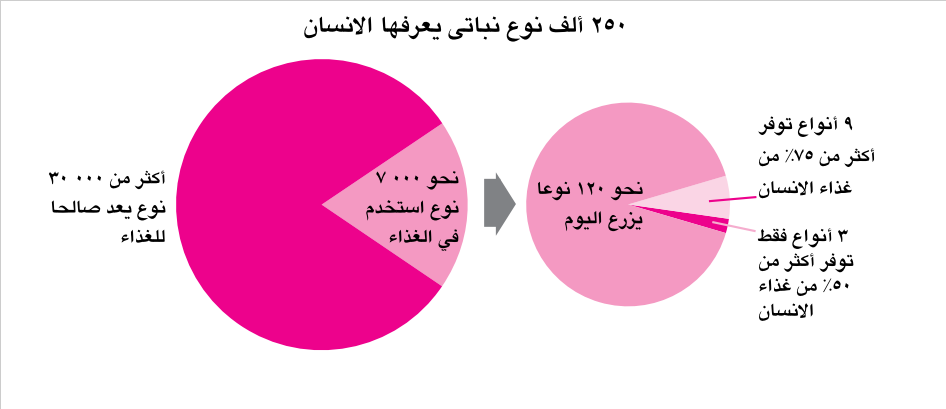

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة .

الشكل رقم ٦

الانتاج العالمى من حيوانات المزرعة المعرضة للخطر، حسب الاقليم

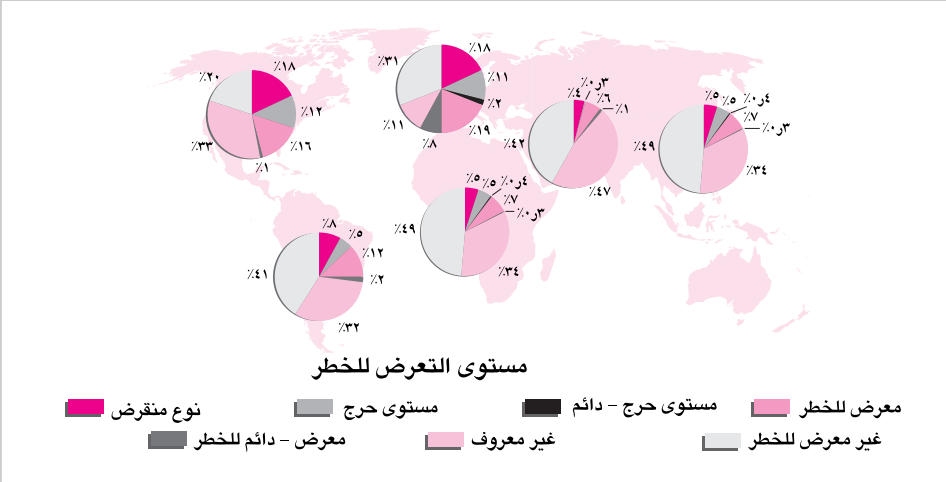

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٠ . World Watch List for Domestic Animal Diversity (third edition)

المورثات النباتية، وذلك من شأنه تقويض حقوق الأفراد والشعوب في أن يقرروا بأنفسهم ماذا يريدون لمستقبلهم.

وفي كل المجتمعات تتقوض الآليات التقليدية التى تضمن الحق في الغذاء الكافى نتيجة ضعف الروابط الاجتماعية والثقافية الناتج عن تمزق الوحدات الأسرية التقليدية، وتسارع التوسع الحضري، وعولمة الأسواق والمعلومات والثقافة. وفى مواجهة تفشى الجوع واستمراره، أكد إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمى، وخطة عمل مؤتمر القمة العالمى للأغذية عام ١٩٩٦ حق الجميع في الحصول على أغذية سليمة ومغذية، وحددا ضرورة توضيح تعريف الحق في الغذاء. وتؤكد هاتان الوثيقتان كذلك الحق الأساسي للجميع في التحرر من الجوع، كما هو محدد في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيره من الصكوك الدولية والاقليمية ذات الصلة، التي تدعو الى اهتمام خاص بتنفيذ هذه الحقوق والمضى قدما لاحقاقها بالكامل كوسيلة لبلوغ الأمن الغذائي للجميع.

اقتصاد عالمي ناشىء وليس مجتمعا عالميا

في الوقت الذي تسير فيه عولمة الاقتصاد بخطى سريعة، فإننا لم نكد نبدأ الا الآن في بحث إقامة مجتمع عالمي. فالسلع والخدمات، ورأس المال بوجه خاص، تتحرك بحرية عبر الحدود القومية بمعدلات متزايدة السرعة، إلا أن الناس ما زالوا مقيدين الى حد كبير بالحدود القومية.

وبالنسبة للدول والمنشآت والمستهلكين، فإن حركة السوق مرهونة بالحصول على رأس المال، وليس لمن لا يمتلكون الوسيلة صوت في السوق. ورغم أن لدى كل دولة مؤسسات تستكمل قوى السوق ببعض شبكات الأمان الاجتماعي لدعم غير القادرين على الاستفادة من السوق، فإن شبكة التضامن بين الدول أقرب الى التخلف.

غير أن سوقاً عالمية دون مجتمع عالمي قد تكون مدمرة لذاتها. فهي أولاً قد تقسم الناس الى من يشاركون في السوق ومن يفتقرون الى الوسائل للمشاركة فيها، وذلك داخل الدول وفي ما بينها. وهؤلاء الذين لا يستطيعون المشاركة، سواء لافتقارهم الى التعليم ورأس المال أو نتيجة للاستغلال، سيرفضون السوق العالمية باعتبارها تهديداً آخر لعيشهم. وثانياً، تؤدي السوق العالمية الى بناء مؤسسات دولية لا تنتمي لها إلا نخبة صغيرة، وبحكم ذلك قد يرفض المواطنون، في كل من الدول الصناعية والنامية، الأسواق العالمية، مما يغرق العالم في نزاعات على الصعيدين الوطني والدولي.

وعلى العكس، لم يول سوى إهتمام قليل لما قد يكون لازماً لبناء مجتمع عالمي. ومثل هذا المجتمع يمكن أن يجسد القيم المطروحة في عشرات المعاهدات والإعلانات الدولية التي تعامل الناس كمواطنين لا كمستهلكين. ولكن كيف نستطيع أن نبني مجتمعاً عالمياً نحد فيه من الفقر والجوع وسوء التغذية أو حتى – وهذا أفضل – نقضي عليها؟

ومن الواضح أن بلوغ هذا الهدف يتطلب الموازنة بين مصالح مختلفة، وحل نزاعات معقدة وطويلة. ويمكن تصور اختيارات أخرى، لكنها ليست جذابة. وقد تكون هناك أطراف تعتقد أنها تستطيع أن تنتصر على الأطراف الأخرى، ولكن ليس ثمة فائز في الأجل

الطويل. وأياً كانت الصعوبة، فإن على الناس جميعاً أن يعترفوا بأن مصيرهم مرتبط بمصير الآخرين، وكذلك مصير كوكبنا. ولا بد أن نجد وسيلة لتضييق الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وبين المتمتعين بالأمن الغذائى والمحرومين منه، وبين الرابحين والخاسرين من العولمة، وكذلك بين الثقافات وبين الأجيال. ●

الموازنة بين المصالح وحل النزاعات

الفجوة بين المجتمعات الأكثر فقرا ومجتمعات المترفين تزداد اتساعا.

الفجوة بين الفقراء والموسرين

ما زالت أعداد كبيرة من سكان العالم مهمشة، وتتسع الفجوة بين الفئات الأشد فقرا وبين الموسرين. ولم تكد أفقر دول العالم تشعر بأثر السوق العالمي، بل ان كثيراً من الدول الصناعية لديها الآن بطالة متصاعدة وعدم مساواة في الدخول لم توجد منذ القرن التاسع عشر. وتشهد النسب المئوية الضئيلة من الناتج القومي الاجمالى المخصصة للمساعدات الأجنبية على «كلل المساعدة» الذي نجده في معظم الدول الموسرة. وفضلاً عن ذلك فان المساعدات الأجنبية لم تكن فعالة كما كان يمكن أن تكون. والصدقة، سواء للأفراد أو للدول، لا تستجيب إلا للاحتياجات قصيرة الأجل، لكنها تعجز عن توفير الشروط الضرورية لاحترام الذات والكرامة.

الصدقة أو المعونة تلبى حاجة المعوز فى ظرف طارئ ولا تلبى حاجته الى احترام الذات والكرامة.

ويجب أن تتاح للدول الفقيرة القدرة على تحديد مصيرها، لا أن يحدد لها المانحون مصيرها. وبالمثل لا بد أن يكون الفقراء فى بلدانهم هم صانعو مصيرهم. فالأمن الوطني الحق لا يضمن بالوسائل العسكرية، ولا يكفله سوى توفير الوسائل لكل المواطنين لكي يعيشوا حياتهم متمتعين بالعدالة والكرامة.

كما لا نستطيع أن نبني عالماً منصفاً وعادلاً ومشروعاً وديمقراطياً بمخاطبة المصلحة الذاتية وحدها. والأسواق مؤسسات بشرية، تخلق أفراداً ذوي مصالح ذاتية، يتنافسون في ظل ظروف بالغة التقييد، وبهذه الطريقة، قد يحاولون أن يعزلوا أنفسهم عن الأهداف الرئيسية للمجتمع بأسره. غير أنه حتى مع الترحيب الحار بالأسواق، فلا بد من تصميم مؤسسات تضمن منافسة أكثر حرية وعدالة. ومن بين ما تحتاجه الأسواق الكفؤة

التنظيم، والتخطيط، والحقوق المحددة بوضوح، وقواعد التبادل، والتمييز الواضح بين القطاعين العام والخاص.

وفضلا عن ذلك، فالأسواق ليست سوى وسيلة واحدة لتوزيع السلع، فكل المجتمعات تتفق على أن هناك أشياء ينبغي ألا تباع وتشترى في السوق، وعلى سبيل المثال البشر وأصوات الناخبين والعدالة. فهذه المسائل وغيرها، مثل ضمان البقاء، ينبغي أن توفر بطرق أخرى. وكل المجتمعات تعترف بالاحتياجات المتنوعة لمواطنيها (مثل حاجة الفقراء والجوعى الى الحصول على أغذية مجانية). وبالمثل تعترف كل المجتمعات بأن بعض الأشخاص يستحقون «ثوابا» معينا (مثل الأوسمة والجوائز) أو «عقابا» معينا (مثلما يسجن القتلة). ولدى كل المجتمعات فكرة عن «الصالح العام» الذي يتحدد بما يشترك أفراد جماعة أو مجتمع ما في إعتباره مرغوباً . وقد يختلف الأفراد في تأثرهم بالسياسات التي تسعى المجتمعات من خلالها الى ضمان توفير هذه الخدمات العامة، فما هو خير في مجال الصحة ليس بالضرورة خيراً في مجال الانتاج الزراعي. والتناقض بين مختلف المجالات هو مصدر النزاعات التي لا تنتهي أبداً ، كذلك المفاوضات والحلول الوسط في كل المجتمعات. ومن ثم ينبغي السعي الى حل المنازعات لا بفرض التوافق مع مفهوم بسيط واحد عن العدالة، وإنما بالتوسط بين كثير من المفاهيم المختلفة. وقد يصعب تجنب هذه المنازعات، وعندئذ يمكن تصميم مؤسسات لاحتوائها والحد منها.

الفجوة بين المتمتعين بالأمن الغذائي والمحرومين منه

رغم التأكيد على الحق في الغذاء مراراً وتكراراً بإعتباره أحد حقوق الانسان الأساسية (كما جاء في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي في عام ١٩٩٦) فان هناك اختلافات كبيرة حول كيفية ضمان هذا الحق في الممارسة. وفضلاً عن هذا، فرغم أن استراتيجية ضمان الأمن الغذائي قد أرسيت في خطة عمل مؤتمر القمة العالمى للأغذية، فإن درجة تنفيذ هذه الخطة تختلف كثيراً من بلد لآخر.

ويتطلب تحقيق الأمن الغذائي ما يلى : (١) وفرة في الغذاء؛ (٢) حصول كل فرد على هذا الغذاء؛ (٣) *الكفاية* التغذوية؛ (٤) *سلامة الغذاء*. وهناك وفرة فى الغذاء على المستوى العالمي، غير أن مشكلات التوزيع والوصول اليه تؤدي الى عدم حصول نحو ٨٠٠ مليون شخص على غذاء كاف. وبالنسبة للبعض، يمكن ضمان الوصول الى الغذاء بتوفير منفذ مباشر الى الأرض. ويتطلب الوصول كذلك، بالنسبة لسكان الحضر المتزايدين، وجود طرق جيدة بين المزرعة والسوق، ومزارعين ينتجون ما يزيد عن مستوى الكفاف، وهياكل أسعار توفر حافزاً لإنتاج يزيد عما يحتاجونه أنفسهم، ومعلومات دقيقة عن السوق لدى المنتجين، وصناعات تجهيز لتحويل المنتجات الأولية الى أغذية قابلة للتخزين، وفرص عمل تسمح للناس بأن يكسبوا ما يكفي لشراء الغذاء. وفي الأماكن التي تفتقر الى فرص عمل لطول الوقت، تعد إعانات المستهلكين (سواء عن طريق منح غذائية أو منح نقدية لشراء الغذاء) جانباً أساسياً لضمان الحصول على الغذاء. وهناك كذلك حاجة الى الاستثمار في البحوث (وتلك مهمة لا تنتهي لأن البيئة الزراعية تتغير باستمرار)، والمحافظة على الأراضي الزراعية

الشكل رقم ٧

معدل العجز الغذائى لناقصى الأغذية فى العالم

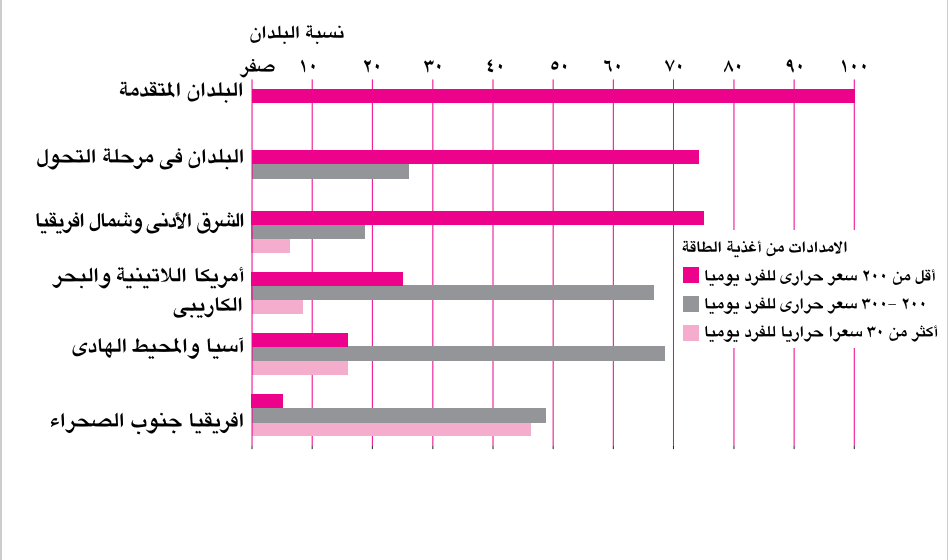

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٠ «حالة انعدام الأمن الغذائى فى العالم ٢٠٠٠».

والغابات وموارد المياه لضمان استمرار وجود إمدادات كافية لتغذية السكان المتزايدين في المستقبل.

ولا بد أن يحتوى الغذاء على عناصر مغذية وكافية. فاليوم يموت نحو ١٢ مليون طفل سنوياً بأمراض مرتبطة بالتغذية. ولا شك أن أعداداً أكبر بكثير مصابة بأمراض مزمنة، ومن ثم لا بد من النظر الى احتياجات التغذية في كل من البحوث الزراعية وبرامج المعونة الغذائية. وأخيراً يجب أن يكون الغذاء مأموناً . وفي حين أن هذا قد يبدو بديهية واضحة بذاتها، فالواقع أن الأمراض التي ينقلها الغذاء ما زالت تحدث كثيراً في كل أنحاء العالم، وخاصة في المناطق الحضرية، حيث يتطلب الأمر نقل الأغذية لمسافات طويلة قبل أن تستهلك، وحيث الملوثات الجرثومية للغذاء شائعة. والفقراء هم أكثر الضحايا تعرضاً، ولكن مع إتساع تجارة الأغذية العالمية يجد المستهلكون في البلدان الغنية أنفسهم كذلك ضحية للأمراض التي ينقلها الغذاء.

الفجوة بين الرابحين والخاسرين من العولمة

كما سبق أن ذكرنا، أدت عولمة الأسواق والتطور التكنولوجي الى زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول والثقافات. لقد تفجر الزمان والمكان، وانخفضت الحواجز بين الدول. لكن الاعتماد

المتبادل لا يشترط الإنصاف أو تكافؤ الفرص أو العدالة أو حتى التعاطف. وليس ثمة عملية آلية تستطيع الأسواق بها أن تؤمن تحقيق هذه القيم المعقولة على نطاق واسع. كما لا يمكن للأسواق أن تكون «الحل الكامل» الذي يوفق بين كل القيم بوسائل اقتصادية. فالواقع أن الأسواق لا تتناول القيم المشتركة بين الناس أو حقوقهم وواجباتهم الجماعية كمواطنين، وإنما تتناول أدوارهم كمنتجين ومستهلكين. وبعبارة أخرى فإن الالتزامات الأخلاقية للبشر يجب أن تشق طريقها عبر عمليات سياسية، ولا يمكن أن تختزل الى إدارة السوق.

وهكذا فإن التحدي العالمي هو تطوير وسائل مؤسسية تكفل ألا تنتهك الخسائر الناشئة عن قوى السوق الحقوق الأساسية، أو تسبب إتساع فجوة الجوع، أو بؤس الأفراد أو الأسر أو الجماعات أو الدول. ورغم طرح عديد من الاقتراحات لتصحيح معاناة الخاسرين، فإنها نادراً ما أثمرت، إن كانت قد أثمرت أصلاً. وقد يكون النهج البديل هو توسيع المجتمع المدني الى ما وراء الدولة ذاتها، وفي هذه الحالة قد يشعر كل المواطنين بالمسؤولية عن كل الناس، وعن الأرض بأسرها، ويشاركون في الرقابة الديمقراطية للأسواق.

وفي الوقت نفسه سينغمس أعضاء المجتمع المدني العالمي في بناء عالم أفضل، بابتداع وسائل أفضل لحل النزاعات سلمياً، وضمان الاستقرار المالي العالمي، وإدارة البيئة العالمية والأسواق العالمية، ووضع معايير عالمية، وتعزيز التنمية المستدامة. لكن تحقيق هذه الأهداف كثيراً ما يعوقه الافتقار الى الولاية والمشاركة والحوافز. وحتى لو أمكن التغلب على هذه العوائق، فلا بد من تحقيق الأهداف دون خلق بيروقراطيات متضخمة، فالواقع أن مثل هذه البيروقراطيات يمكن أن تدمر ذات العمليات التي خلقت من أجل تعزيزها. كما أن السير نحو بلوغ الأهداف العالمية لا ينبغي أن يتطلب نبذ السيادة القومية.

ولن يكتسب الاقتصاد العالمي تبريره في الأجل الطويل إلا إذا كان وسيلة لتعزيز القيم الانسانية الأساسية. ولا يمكن أن تكون الدول مسؤولة فقط أمام المستثمرين الأجانب ومديري المؤسسات المالية والمصدرين المحليين. فالقيم الأساسية لا يمكن أن تحققها نخبة أو مرسوم: ولأنها أحياناً ما تتناقض فانها تتطلب مداولات ديمقراطية وحواراً وخطاباً. ومن ثم تحتاج كل الدول الى أن تطور وسائل جديدة للمشاركة الديمقراطية في القرارات الأساسية التي تمس حياة الناس.

وتبرز العولمة أهمية تنوع «المكان». والقول بأن عملية ما عالمية لا يعني أنها تحدث بنفس الطريقة في كل الأمكنة، بل يعني بالأحرى أنها «تعمل عن بعد». وهكذا، فان منظمة الأغذية والزراعة تعتبر عالمية بالقدر الذى تستطيع أن تعمل فيه عن بعد، أي أن قراراً يتخذ في روما – وهي مكان محلي متميز – قد يؤثر على أناس يعيشون على بعد عشرة آلاف كيلومتر. وتظل الأماكن محلية في طابعها، ذات ثقافة وايكولوجيا واقتصاد محلي. وهكذا فإن لكل من الخاسرين والفائزين دائماً مكانه الجغرافي والاجتماعي. وليست المسألة أبداً مسألة من هم عالميون يتمتعون بسعة الأفق في مواجهة من هم محليون وضيقو الأفق، وإنما هي بالأحرى مسألة من يستطيعون، لعديد من الأسباب، أن يعملوا عن بعد، ومن لا يستطيعون.

وحين تنشأ النزاعات حول الوصول الى الموارد الطبيعية فانها لا تنشأ عن خلافات بين قوى عالمية وقوى محلية، وإنما تنشأ عن خلافات بين من يستطيعون أن يعملوا عن بعد ومن

لا يستطيعون. وكثيراً ما تستطيع المصالح الخارجية أن تعتدي على الجماعات المحلية الأضعف، مما يؤدي الى الافقار والتهميش. وفي حين يؤكد المبدأ الثاني من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (١٩٩٢) سيادة الدول، فان هذه الدول لم تكن دائماً الحارس الأمين لمثل هذه الموارد. وكثيراً ما استخدمتها النخب في تواطؤ مع أصحاب مصالح خارجيين للدفاع عن حقوقها في مواجهة معارضة الجماعات المحلية. وهذا يتطلب آليات مؤسسية تضمن الاعتراف بحقوق المجموعات الأضعف واحترامها، ضد تجاوز بلدانهم أو أصحاب المصالح الخارجيين. وفي الوقت نفسه سيتطلب ذلك إعطاء صوت أعلى للجماعات الأضعف من خلال الادارة التشاركية للموارد الطبيعية.

فسياسات التنمية العالمية لا يكون لها معنى كبير إذا لم ينظر اليها من خلال عدسات سياسات التنمية الوطنية والمحلية. فالمطلوب هو آليات اجتماعية فاعلة تسمح بوضع خطط تحقق مصداقيتها باستخدام ثروة الذكاء والابداع الناجمة عن المشاركة الديمقراطية. لكن الادارة التشاركية لا يمكن أن تكون فكرة لاحقة، تطرح بعد تصميم سياسة أو مشروع ما، وتكون جاهزة للتنفيذ، وإنما يجب أن تكون عنصراً أساسيا منذ بداية أى مشروع. ومن وسائل بلوغ هذا الهدف «الادارة التعاونية» حيث يشارك المساهمون في الأنشطة الادارية مشاركة جوهرية. ويجب أن يكون هذا النظام مرناً وقابلاً للتكيف مع الاختلافات في المكان والزمان. وقد يتضمن مشاركة كل من يتأثر به، من جماعات ودول وقطاع خاص ومجتمع مدني ومنظمات دولية.

الفجوة بين الثقافات

لاحظت الهيئة العالمية للثقافة والتنمية (١٩٩٥) أن الثقافة كثيراً ما يجري تجاهلها في نظرية التنمية وممارستها. غير أن التنمية الاقتصادية لا تجري في فراغ، بل هي فى تفاعل مع الثقافات تتأثر بها وتؤثر فيها، نحو الأفضل في أغلب الأحيان، وأحياناً على حساب هذه أو تلك.

وكما سبقت الإشارة، فإن العولمة تؤدي الى تجانس الثقافات والى تجزئتها في آن واحد. والتحدي هو القدرة على التمييز بين المهام التي يجب أن تنجز كجزء من مشاركة البشرية وتعدد الآراء والممارسات الأساسية لتنمية القدرات الانسانية، الفردية والجماعية على السواء.

ولا يجب علينا أن نتبع جميعاً نفس المسارات نحو التنمية. وبمعنى آخر، لا يجب أن ترتب قيمنا بنفس الطريقة في كل مكان وفي كل وقت. ويجب ألا نعامل التنوع الثقافي بإعتباره عقبة ينبغي التغلب عليها. فالتجانس لا يكفل التضامن الاجتماعي بالضرورة بقدر ما يحتم التنافر أسباب النزاع. وتماماً كما نحتاج الى تقسيم العمل من أجل أن نخلق مجتمعاً مركباً، فاننا نحتاج الى تنوع المنظورات والممارسات لبناء مجتمع عالمي. والتحدي الآخر هو أن نكفل إحترام الاختلافات دون تجزئة وانعزال، وأن نشجع التوافق على القيم والممارسات دون أن نفرض توحداً خانقاً على كل فرد. ولمواجهة هذا التحدي يجب أن نعزز

احترام التعددية بين الأمم وعلى مستوى المؤسسات، وينبغي أن نتابع الحوار والجدال داخل الثقافات للسماح بتطورها.

الفجوة بين الأجيال

FAO/

يجب أن نبقى على الخيارات التي تسمح لمن يخلفوننا بأن يتبعوها.

تسلم ديباجة إعلان استوكهولم بشأن البيئة الانسانية (١٩٧٢) بإدراك الدول الموقعة أن «الدفاع عن البيئة الانسانية وتحسينها للأجيال الحالية والمقبلة قد أصبح هدفاً ملزماً للبشرية». ويؤكد الميثاق العالمي للطبيعة (١٩٨٢) وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (١٩٩٢) من جديد هذا الالتزام. وليس هذا التزاماً أمام أفراد محددين لم يوجدوا بعد، وإنما هو التزام بألا نقوم بشيء يفرض واجبات ثقيلة لا نهاية لها على الأجيال المقبلة. وبعبارة أخرى فإن علينا: (١) أن نبقي على الخيارات التي قد يريد من يأتون بعدنا أن يتبعوها؛ (٢) أن نضمن ألا نترك كوكبنا في ظرف أسوأ مما ورثناه؛ (٣) أن نصون تركة الماضي حتى يمكن للأجيال المقبلة الوصول اليها.

ومن الوسائل التي يمكن بها صيانة حقوق الأجيال المقبلة استخدام النهج الوقائي الذي تطرحه وثائق عديدة، من بينها إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (١٩٩٢) وميثاق الأرض (٢٠٠٠) واتفاقية التنوع البيولوجي (١٩٩٢) وبروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة البيولوجية (٢٠٠٠). والمبدأ الوقائي ببساطة هو أنه في المجالات التي تفتقر الى المعرفة العلمية و/أو حيث تكون مستويات عدم التيقن بشأن الآثار الضارة مرتفعة، فان علينا أن نسير بحذر شديد:

> « .... وفي حال ظهور خطر حدوث ضرر جسيم أو لا سبيل الى عكس اتجاهه، لا يستخدم الافتقار الى التيقن العلمي الكامل سبباً لتأجيل اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع تدهور البيئة».
>
> **اعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، المبدأ ١٥**

وينطبق هذا بوجه خاص عندما يكون عكس اتجاه القرارات أمرا صعبا.

كما يمكن النظر الى واجبنا تجاه الجيل المقبل من خلال عدسة الاستدامة. والاستدامة لها تعريفات شتى، غير أن خبراء البيئة كثيراً ما يعرّفونها بأنها «تجنب الاستخدام» في حين يعرّفها بعض المشاركين في الزراعة بأنها «الانتاج دون تقليل خصوبة التربة». وكثيراً ما تفسر الاستدامة تفسيراً واسعاً بحيث لا تقدم سوى توجيه ضئيل للعمل. والواقع أن بعض النظم كثيفة الاستغلال قد تكون مستدامة لقرون طويلة. ويمكن لنهج أكثر توازناً أن يعرف الاستدامة الزراعية بأنها شكل من أشكال الحماية يحاول احترام الطبيعة، والحفاظ على الموارد، والمشاركة في الزراعة، وتحقيق الانصاف والعدالة. ومثل هذا النهج يعترف

أيضاً بأنه ما من ممارسة زراعية يمكن أن تخلو من امكانية المفارقة والمأساة. فما من خطة بشرية كاملة.

وأياً كان النهج فليس ثمة شك كبير في أننا نمر بعملية إعادة تفكير وتفاوض في علاقاتنا مع العالم الطبيعي. وواجبنا تجاه الأجيال المقبلة يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بالعناية التي تعامل بها الطبيعة. ●

20717/A. PROTO

إقامة نظام غذائي وزراعي أكثر عدلا وأخلاقا

تلتزم منظمة الأغذية والزراعة دستورياً برفع مستويات التغذية ومستويات المعيشة، وضمان تحسين كفاءة إنتاج المنتجات الغذائية والزراعية وتوزيعها، والنهوض بحالة أهل الريف، والإسهام في خلق اقتصاد عالمي موسع، وضمان تحرير البشرية من الجوع. ويعطي المجتمع الدولي لمنظمة الأغذية والزراعة ولاية توفير الأدوات والآليات لقيام منتدى يتم فيه عرض واتخاذ الاجراءات للموازنة بين المصالح، مع استهداف حماية وتعزيز الخيرات العامة المتصلة بالأغذية والزراعة (دستور منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٤٥؛ وإعلان روما بشأن الأمن الغذائي، ١٩٩٦). وفضلاً عن ذلك تتحمل منظمة الأغذية والزراعة إلتزاماً أخلاقياً بضمان أن يكون عملها مسؤولاً وشفافاً وقابلاً للمساءلة، فضلاً عن توفيرها منتدى للجدل والحوار بشأن القضايا الأخلاقية والسلوك غير الأخلاقي في ما يتعلق بالأغذية والزراعة.

ويمكن استخدام هذه الأدوات والآليات لإقامة نظام غذائي وزراعي أكثر عدلا وأخلاقا يتصدى للقضايا والتحديات التي عرضت فيما سبق. وسيكون مثل هذا النظام كفؤاً ومأموناً وتضامنياً، مع احترام القيم وتنوعها. ولا تعني إقامة هذا النظام، ولا ينبغى أن تعني، وضع نموذج ثابت أو خطة تفصيلية تتعرض لخطر أن تصبح هدفاً في ذاتها. بل ينبغي أن تكون عملية تشاركية تتطور مع الوقت استجابة للبيانات العلمية الجديدة، وللتغيرات في الأهداف والغايات، والقضايا الأخلاقية الجديدة التي تطرحها منظمة الأغذية والزراعة وشركاؤها.

ولا بد لهذا النظام الغذائي والزراعى أن يؤكد الحرص على ثلاثة أهداف واسعة القبول، يجسد كل منها كثيراً من القضايا المعيارية: الارتقاء برفاهية البشر؛ وحماية البيئة؛ وتحسين الصحة العامة.

الارتقاء برفاهية البشر

يظل الفقر أهم سبب للبؤس الانساني في عالم اليوم. وعلى المشاركين في وضع نظام أخلاقي للأغذية والزراعة أن يعملوا على الحد من الفقر والقضاء عليه في النهاية، بتعزيز الكفاءة والفعالية الاقتصادية في الأغذية والزراعة على نطاق العالم. وعليهم في عملهم هذا أن يوازنوا بين كفاءة الانتاج (أكثر الوسائل كفاءة لانتاج سلع معينة) وكفاءة التوزيع (أكثر الوسائل كفاءة لتوزيع الانتاج). كما أن الكفاءة لا يمكن الحكم عليها فقط بالتكلفة النسبية داخل نظام اقتصادي معين، بل لابد كذلك أن تشمل دراسة نظام الحقوق والامتيازات والمؤسسات التي تحدد الكفاءة وفقاً لها. وبالمثل، لا يمكن تعريف الفعالية بمجرد القدرة على إنجاز مهمة معينة، بل لا بد من قياس مدى ملاءمتها للوسائل المختارة، فى ضوء اهتمامات أخلاقية معينة مثل الإنصاف والعدالة.

كما لا يمكن تعزيز الكفاءة والفعالية على حساب الاعتماد الاقتصادي المتبادل أو الحرية الفردية أو حقوق الانسان أو سيادة الدولة، بل يجب أن تسهم الكفاءة في هذه الأهداف. وبعبارة أخرى يجب أن يساعد النظام الأخلاقي للأغذية والزراعة المواطنين والجماعات والأمم والعالم بأسره على أن ينتقلوا من مجرد اقتصاد عالمي الى مجتمع عالمي حقاً، حيث يصبح الاعتماد المتبادل أمراً لا مفر منه، ويحظى فيه كل فرد بالاستقلال والكرامة، وتستطيع الدول أن تحافظ على سيادتها. كما يجب على هذا النظام أن ينتقل من التجارة الحرة، التي تتمكن فيها المصالح القوية من فرض قواعدها في السوق، الى نظام تجاري أخلاقي يتضمن نمطا للمشاركة توضع به القواعد وتنفذ.

حماية البيئة

إذا نظرنا الى الغذاء من منظور عالمي، فانه لا ينتج الآن في الأماكن وبالطرق التي تحفظ الموارد الطبيعية على خير وجه. ففي الماضي كان الانتاج الزراعي العالمي يتجه الى تلبية الأنماط الغذائية للسكان المحليين ومستويات معيشتهم. لكن هذا النمط يتغير بسرعة على نطاق العالم بفعل التوسع الحضري ونفوذ الأسواق والتجارة العالمية. ويتطلب الإبقاء على نظام أخلاقي في الأغذية والزراعة توفيق الكفاءة البيولوجية (من خلال زيادة انتاج منتجات الأغذية والزراعة وتجهيزها وتوزيعها) والتنوع الزراعي البيولوجي مع الكفاءة الاقتصادية (بحيث تنتج الأغذية بأدنى حد من استخدام الموارد، مما يحد من الضغط على البيئة، ويجعل الغذاء في متناول الفقراء). وينبغي إيلاء اهتمام شديد لادارة الموازنات بين أهداف الأمن الغذائي وحماية البيئة. وينبغي أيضا ألا تعتبر الادارة المتكاملة للآفات والادارة المتكاملة للموارد في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك ترفاً، فانها ضرورة إذا أردنا أن ننقل الى الأجيال المقبلة نظام أغذية وزراعة أخلاقيا.

تحسين الصحة العامة

بالرغم من بعض التحسن في العقود القليلة الماضية، فإن نسبة أكبر مما يجب من سكان العالم تعاني سوء الصحة نتيجة الجوع وسوء التغذية وضعف القيمة الغذائية لوجباتهم، فضلا عن الأغذية والمياه غير المأمونة. وتضعف هذه المشكلات قدرة الناس على المشاركة الكاملة في الشؤون اليومية لجماعتهم وأمتهم والعالم. وفضلاً عن ذلك يطرح التصنيع الواسع للزراعة وتجهيز الأغذية أخطاراً صحية جديدة حين لا يرصد ويراقب جيداً.

وفي ظل نظام أغذية وزراعة أخلاقي، سيتم التصدي بقوة لقضايا الجوع وسوء التغذية والقيمة الغذائية وسلامة الأغذية، وهكذا سيصل العالم بسرعة الى نقطة يكون للجميع فيها منفذ الى طعام وفير ومغذ ومأمون. وسيتطلب هذا: (١) سياسات توفر الحوافز

لاجـراء تغييـرات في التـوزيع لضمـان العدالة في الوصول الى الغذاء؛ (٢) أبحاثـاً علمية لتطوير وسائل أكثر كفاءة وسلامة لانتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها؛ (٣) تنمية ريفيـة لدعم وتحسـين مصـادر ميـاه الشـرب النقيـة، ولتشجيـع استخـدام أساليب مـأمونة للتعـامل مع الأغذية؛ (٤) استخدام وتنفيذ ضمانات كافية ومعايير للسلامة في توزيع المنتجات الجديدة.

الخطوة الأولى

لا تكفي مجموعة بذاتها من المبادئ الأخلاقية لإقامة نظام أغذية وزراعة أكثر أخلاقية، لأن المطروح هنا هو النزاعات والتناقضات بين هذه المبادئ ذاتها. لكن بوسع الأفراد والدول والشركات والمنظمات الطوعية في المجتمع الدولي أن يحققوا تقدما في هذه القضايا عن طريق الاجراءات التالية:

إقامة الآليات اللازمة لموازنة المصالح وحل النزاعات : يمكن أن يتحقق هذا بتكوين منتديات تناقش فيها المسائل المتنازع عليها للوصول الى حلول مقبولة. وعلى سبيل المثال، حققت هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة نجاحاً في توفير منتدى لمناقشة قضايا صعبة، من بينها أوجه التنافس والتكامل بين حقوق مربي النباتات والمزارعين. ومن الأمثلة الأخرى، الاتفاقات التي توصلت اليها هيئة الدستور الغذائي أو المبادىء الواردة في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (١٩٩٥).

دعم وتشجيع مشاركة المساهمين الواسعة في السياسات والبرامج والمشاريع : ينبغي أن تمثل مختلف وجهات النظر في كل الهيئات الدولية. وينبغي ابتداع وسائل جديدة لمشاركة المنظمات غير الحكومية فضلاً عن المواطنين المهتمين والمستنيرين.

تشجيع الأفراد والمجتمعات المحلية والدول على المشاركة في الحوار، واتباع ما هو أخلاقي في النهاية : ينبغي أن توضع الحوافز التي تشجع مسلكاً يعزز القيم سابقة الذكر (مثل التجارة العادلة) موضع التطبيق، وإلغاء الحوافز على اتباع سلوك غير أخلاقي. وستكون هذه العملية عملية متكررة، تستفيد من التجربة السابقة لحوافز معينة، وتعدل الحوافز المقبلة من أجل تفادي الآثار غير المقصودة.

تطوير المعلومات والتحليلات اللازمة لاتخاذ قرارات حكيمة وأخلاقية في طابعها ونشرها على نطاق واسع : يجب أن تأتي المعلومات في وقتها، وأن تكون صحيحة ودقيقة يسهل على

كل المساهمين الوصول اليها. كما يجب أن تصل الى جماهير مختلفة بطرق متنوعة تشمل الطباعة والتليفزيون والاذاعة والانترنت.

ضمان أن تكون إجراءات صنع القرار في سياسة الأغذية والزراعة الدولية، فضلاً عن مضمون المداولات، مفهومة جيداً وشفافة أمام الرقابة الجماهيرية : مهما كانت القرارات ديمقراطية وعادلة، فإن من غير الممكن الحكم على عدالتها وملاءمتها بدون الرقابة العامة أو الوعي العام بها. وعلى العكس، ستسهم الرقابة العامة والفهم العام لعمليات اتخاذ القرار، فضلاً عن مضمون القرارات الفعلية، في تطوير نظام عالمى فى الأغذية والزراعة يكون أكثر أخلاقية ويتسم بالسلامة والفعالية.

تشجيع استخدام العلم والتكنولوجيا في التوصل الى نظام أغذية وزراعة أكثر عدالة وإنصافاً : سيتطلب هذا التوفيق بين معرفة الخبراء ومختلف المعتقدات الثقافية عميقة الجذور، فى ضوء ما تتطلبه الأولويات والقيم وما يتبعهما من اجراءات. وبوجه خاص لا بد من الاعتراف بأن العلم قد يعرّفنا بمستويات المخاطر في مشروع ما، لكنه لا يستطيع أن يعرّفنا بما إذا كانت هذه المخاطر تستحق التعرض لها. وهذه المسألة الأخيرة لا يمكن التصدي لها إلا من خلال الحوار بين الأطراف التى قد تتأثر بها.

ضمان أن تأخذ البرامج والسياسات والمعايير والقرارات على الدوام الاعتبارات الأخلاقية في حسابها حتى تؤدي الى تعزيز الرفاهية وحماية البيئة وتحسين الصحة : يتضمن هذا إلتزاماً بلفت الأنظار الى الأوضاع والاتجاهات التي تحد من الرفاهية، أو تؤدي الى تدهور البيئة، أو تمثل خطرا على صحة الفرد. وفي الوقت نفسه لا بد من الاعتراف بأن هذه الأهداف الثلاثة ليست متوافقة دائماً. ومن ثم، فلا بد، حتى لو اتفقت كل الأطراف على الأهداف الأخلاقية، من إجراء حوار للتوفيق بينها في الأوضاع المحددة. ويجب بالضرورة أن يشمل هذا الحوار مفاوضات وحلولاً وسطا، فضلاً عن الوسائل المختلفة للحل في ظروف وأماكن أخرى.

وضع مدونات سلوك أخلاقية حيثما لا توجد : في عالم متنوع ومترابط يجب أن تكون قواعد السلوك الأخلاقي واضحة للجميع. وكما هو الشأن الآن في مختلف المهن، فإن الأفراد والدول والشركات والمنظمات الطوعية المشاركين في إقامة نظام غذائي وزراعى أخلاقي يحتاجون الى توجيه بشأن ماهية السلوك المناسب. ويمكن لمدونات السلوك أن توفر هذا التوجيه.

مراجعة الالتزامات الأخلاقية دورياً وتحديد ما إذا كانت مناسبة أم لا فى ضوء المعارف الجديدة وتغير الظروف : ان عالم اليوم يتغير بسرعة. وما يعتبر صحيحاً اليوم قد يتضح أنه زائف غداً. وما يعتبر أخلاقياً اليوم قد يعتبر لا أخلاقياً غداً، وهكذا فليس هناك مخطط ثابت للسلوك والفعل الأخلاقيين. والمهم هو أن نراجع المواقف الأخلاقية بانتظام لنرى كيف يمكن تحسينها فى ضوء الاحتياجات والمتطلبات الجديدة. ●

المـراجـع

الصكوك والآليات الدولية

مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (١٩٩٥)
هيئة الدستور الغذائي (١٩٦٣)
هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة (١٩٩٥)
اتفاقية التنوع البيولوجى (١٩٩٢) وبروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة البيولوجية (٢٠٠٠)
ميثاق الأرض (٢٠٠٠)
دستور المنظمة (١٩٤٥)
إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (١٩٩٢)
إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي (١٩٩٦)
إعلان استوكهولم بشأن البيئة الانسانية (١٩٧٢)
اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (١٩٨٢)
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (١٩٩٢)
الإعلان العالمي لحقوق الانسان (١٩٤٨)
دستور منظمة الصحة العالمية (١٩٤٦)
الميثاق العالمي للطبيعة (١٩٨٢)
الهيئة العالمية للثقافة والتنمية (١٩٩٥)

قراءات أخرى مقترحة

Bock, C. & Sharif, A. 1997. Conflicts over natural resources. Development, 40: 85-90.

FAO. 1998. *The state of the world's plant genetic resources for food and agriculture*. Rome, FAO.

Hulse, J.H. 1995. *Science, agriculture, and food security*. Ottawa, National Research Council of Canada.

Jamieson, D. 1998. Sustainability and beyond. *Ecological Economics*, 24: 183-192.

Kaul, I., Grunberg, I. & Stern, M.A., eds. 1999. *Global public goods: international cooperation in the 21st century*. Oxford, UK, University of Oxford Press.

Morin, E. & Kern, A.B. 1999. *Homeland earth: a manifesto for the new millennium*. Cresskill, New Jersey, USA, Hampton Press.

Rodrik, D. 1999. *The new global economy and developing countries: making openness work*. Baltimore, USA, Johns Hopkins University Press.

Serres, M. 1995. *The natural contract*. Ann Arbor, USA, University of Michigan Press.

Thompson, P. 1995. *The spirit of the soil: agriculture and environmental ethics.* London, Routledge.

UNDP. 1999. *Human Development Report 1999.* Oxford, UK, University of Oxford Press.

Weiss, E.B. 1989. *In fairness to future generations: international law, common patrimony, and intergenerational equity.* Tokyo, UNU.